التحديات الاستراتيجية للانتاج النفط في العراق

أ.د سعد عبيد جودة

كلية التربية – الجامعة المستنصرية

أ.د مثنى مشعان المزروعي

جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص:

لا يخفى على جميع المهتمين بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية في العراق، وتحديدا مورد (النفط) أن الامر يتعلق اساسا بسبل التمكن والاستفادة العقلانية من هذا المورد، فضلا عن حفظ حق الاجيال اللاحقة منه، بإجراءات علمية وعملية رصينة، مستندة على الأساسيات المعتمدة في التنمية المستدامة دون الهدر والاستنزاف المقصود وغير المقصود لهذا المورد، لاسيما اذا فاق حدود المعقولة غير المتناسبة مع الحاجة الفعلية، أو غير المنعكسة بمردودها على أرض الواقع من بناء واعمار واستثمار.

ان أساسيات التنمية المستدامة المستند عليها في انتاج واستثمار هذا المورد الهام الذي بدأ انتاجه منذ عام ١٩٢٧ من حقل كركوك شمال العراق، وتوالى انتاجه في الحقول الأخرى، فضلا عن انتاجه في الحقول الجنوبية (البصرة وميسان) والشمالية (نينوى، وصلاح الدين) وغيرها، الى أن وصل انتاجه حاليا نحو أربعة ملايين ونصف المليون برميل يوميا، ويضع العراق نصب عينيه الوصول الى انتاج سبعة ملايين ونصف مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٥.

هذه الأساسيات هي ادراك المؤشرات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والمؤسساتية)، وأن يكون استنادها على اتخاذ الخطوات الضرورية لتخطي أبرز العقبات التي تواجه الانتاج النفطي، وأبرزها (تحكم منظمة أوبك بكميات الإنتاج، وضعف الاستثمارات، ضعف تنوع مصادر الاقتصاد، ومحدودية الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط) فضلا عن أبرز معالمها مواجهة التحديات الاستراتيجية ومن أهمها (معدل النمو السكاني المرتفع، طبيعة الاقتصاد الريعية، عدم الاستقرار السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي) كذلك فهم ما يخص الوضع العام الاقتصادي والسياسي الحالي للعراق.

الكلمات المفتاحية: اساسيات التنمية، التنمية المستدامة، انتاج النفط

المقدمة:

يحظى موضوع انتاج النفط في العراق بأهمية بالغة ضمن جملة الدراسات الجغرافية الاقتصادية، لأنه يمثل المورد الطبيعي الأبرز وجودا وانتاجا و تأثيرا سواء في مناحي حياة سكانه حاليا أو مستقبلا بالنسبة

للأجيال اللاحقة ، في حال تم استثمار عائداته بما يتفق مع اساسيات تنميته المستدامة المستندة على المؤشرات الاساسية الواجب عدم اغفالها.

ويتحدد نطاق الدراسة في عرض التوزيع الجغرافي لمواقع انتاجه ، وكميات انتاجه موزعة جغرافيا (مكانيا وزمانيا) ، وآفاق انتاجه المتوقعة مستقبلا . مع تضمين ذلك الدعوة الى ترشيد انتاجه وفقا لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة . مع تحديد مقدار الاحتياطي المخمن والمؤكد من هذا المورد ، في العراق .

وتم اعتماد المنهج السلعي The Commodity Approach في سبر أغوار هذا المنتج . مع تحديد مشكلة البحث التي مفادها تحديد اساسيات التنمية المستدامة لهذا المورد المستندة على مؤشراتها العامة ، كما استند البحث على فرضية مفادها : أن اعتماد أساسيات التنمية المستدامة لمورد النفط في العراق يحفظ حق الجيل الحالي والأجيال اللاحقة في الاستفادة منه على الوجه الصحيح ، المتفقة مع المؤشرات الاساسية المعتمدة في هذا المجال . على الرغم من جملة التحديات الكبرى التي تقف حائلا دون تحقيق ذلك بالشكل المبتغى .

وأبرز النتائج التي تم التوصل اليها أن جملة التحديات المؤثرة في استدامة تنمية هذا المورد الحيوي ، قد تأصلت وتجذرت في واقع ادارته واستثماره وأخذت مداها العميق المؤثر لتشكل عائقا كبيرا دون الاستفادة منه بالشكل العقلاني ، ينبغي مواجهتها بالسبل العملية والعلمية الرصينة . وأن الحل الأمثل الذي يضع الأمر في نصابه هو اعتماد منهج التنمية المستدامة المستند على الأساسيات المدركة .

المبحث الاول : <u>التوزيع الجغرافي لحقول النفط العراقي</u> :

يحتوي العراق - حسب الدراسات الجيولوجية - على حوالي ٥٣٠ تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل. ولم يحفر من هذه التراكيب سوى ١١٥ من بينها ٧١ ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على العديد من الحقول . ولم يستغل منه هذه الحقول المكتشفة سوى ٢٧ حقلاً من بينها عشرة عملاقة.

<u>الحقول الجنوبية</u> : ومن أبرزها :

<u>حقل الرميلة الشمالي</u> : عملاق الحقول العراقية ويمتد من غرب مدينة البصرة متجها جنوبا حتى يدخل جزؤه الجنوبي في دولة الكويت. وأكثر آباره في العراق . وهو تاسع أعظم حقل نفطي عالمي وبطبقاته أجود أنواع النفط . ويعود تاريخ استغلاله إلى نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠. وفي سبعينيات القرن الماضي كانت آباره أقل من عشرين وقد بلغت الآن أكثر من ٦٦٣ بئرًا منتجة. يتم استخراج النفط من حقول الرميلة تحت إشراف شركة نفط الجنوب في البصرة. وقد تعطل إنتاج حقل الرميلة أثناء الحرب العراقية الإيرانية واتهم العراق جارته دولة الكويت باستخراج نفط الرميلة .

حقل مجنون : وهو حقل عملاق بمحافظة البصرة وينتج مؤقتا حوالي مئة ألف برميل يوميا مع أن طاقته الإنتاجية لو طور قد تبلغ ستمئة الف برميل يوميا.

حقل نهر عمر : وهو بمحافظة البصرة أيضا وله مكامن عديدة غير مطورة وما زال إنتاجه متواضعا حيث يبلغ حوالي ألف برميل يوميا. وقد تصل طاقته بعد التطوير إلى حدود خمسمئة ألف برميل يوميا .

حقل غرب القرنة : من أكبر حقول النفط العراقيــة ، وهو بمحافظـة البصرة ، يمثل هذا الحقل الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالي، وبدأ الإنتاج فيه سنة ١٩٧٣ يعتقد أنه يحتوي على مخزون يقدر بـ ٢٤ مليار برميل على الأقل . وينتج ثلاثمئة ألف برميل يوميا ويمكن لو تم تطويره أن يصل إلى حدود سبعمئة ألف برميل يوميا .

ومن الحقول الجنوبية في البصرة أيضا **حقل الرميلة الجنوبي** و **حقل الزبير** وقد بدأ إنتاجه منذ ١٩٤٩ وينتج بحدود ٢٢٠ ألف برميل يوميا. و **حقل اللحيس** غرب مدينة البصرة. وتم العمل فيه على مراحل من سنة ١٩٧٢ ويتم التصدير منه إلى ميناء الفاو .

و **حقل الحلفاية** العملاق الواقع قرب مدينة العمارة بمحافظة ميسان جنوبي غربي العراق وفيه أكثر من ٣,٨ مليار برميـل من الاحتياطـي النفطـي . ويوجد بالمحافظة نفسها **حقل أبو غرب** و **حقل البزركان** وقد بدأ الإنتاج فيه منذ ١٩٧٣ ويطلق على نفطه نفط البصرة الثقيل .و **حقل الفكة** .

حقول النفط الوسطى والشمالية :

يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي ١٣ مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي ١٢% من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط.

حقل كركوك : خامس أكبر حقل في العالم من حيث السعة وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير ويبلغ طولهـــا حوالـي ٩٦,٥ كم وعرض يبلغ حوالي أربعـــة كم . ويتراوح عمق آبار حقل كركوك بين ٤٥٠ مترا إلى ٩٠٠ متر . ومعدل إنتاج البئر الواحدة ٣٥ ألف برميل يوميا .

وعند بداية استغلال حقل كركوك في العهد الملكي العراقي كان عدد آباره ٤٤ وبعد تأميم النفط العراقي وفي سنة ١٩٧٣ كان الحقل يضم ٤٧ بئرا منتجة و٨٨ للمراقبة والاستكشاف وبئرا واحدة لحقن الماء و٥٥ بئرا مغلقة. ويحتوي حقل كركوك الآن على أكثر من ٣٣٠ بئرا منتجة وعددها في ازدياد .

حقل باي حسن : يقع غرب حقل كركوك على شكل مواز له في الاتجاه. وآبار حقل باي حسن أعمق من آبار حقل كركوك وعمقها يبلغ بين ألف وخمسمئة متر إلى ثلاثة آلاف متر . وبدأ الإنتاج فيه منذ يونيو/ حزيران ١٩٥٩ .

حقل جمبور : شمال شرق مدينة كركوك وهو موازي لحقلي كركوك وباي حسن. وقد بدأ الإنتاج فيه منذ أغسطس/ آب ١٩٥٩.

حقل شرق بغداد : وكان يعتقد أن كميات النفط فيه متواضعة ، غير أن الحفر بين أن حجمه يزيد عن التقديرات الأولية. وله امتدادات شمالية في محافظة صلاح الدين وجنوبية في محافظة واسط . ويبلغ إنتاجه حدود عشرين ألف برميل يوميا بينما يقدر إنتاجه الكلي في حالة تطويره بحدود ١٢٠ ألف برميل يوميا.

ومن حقول **النفط الشمالية** : حقل خبار بمحافظة التأميم و **حقل عين زالة** الناضب بمحافظة نينوى وقريب منه **حقل بطمة** الواقع في منطقة جبلية، وحقل صفية المتاخم للحدود السورية و **حقل القيارة** بمحافظة نينوى. و **حقل تكريت** و **حقل عجيل** و **حقل بلد** وكلها بمحافظة صلاح الدين . كما يقع **حقل نفط خانة** بمحافظة ديالى في المنطقة الشرقية من وسط العراق . (انظر خريطة ١)

خريطة (١) توزيع الثروات النفطية في العراق

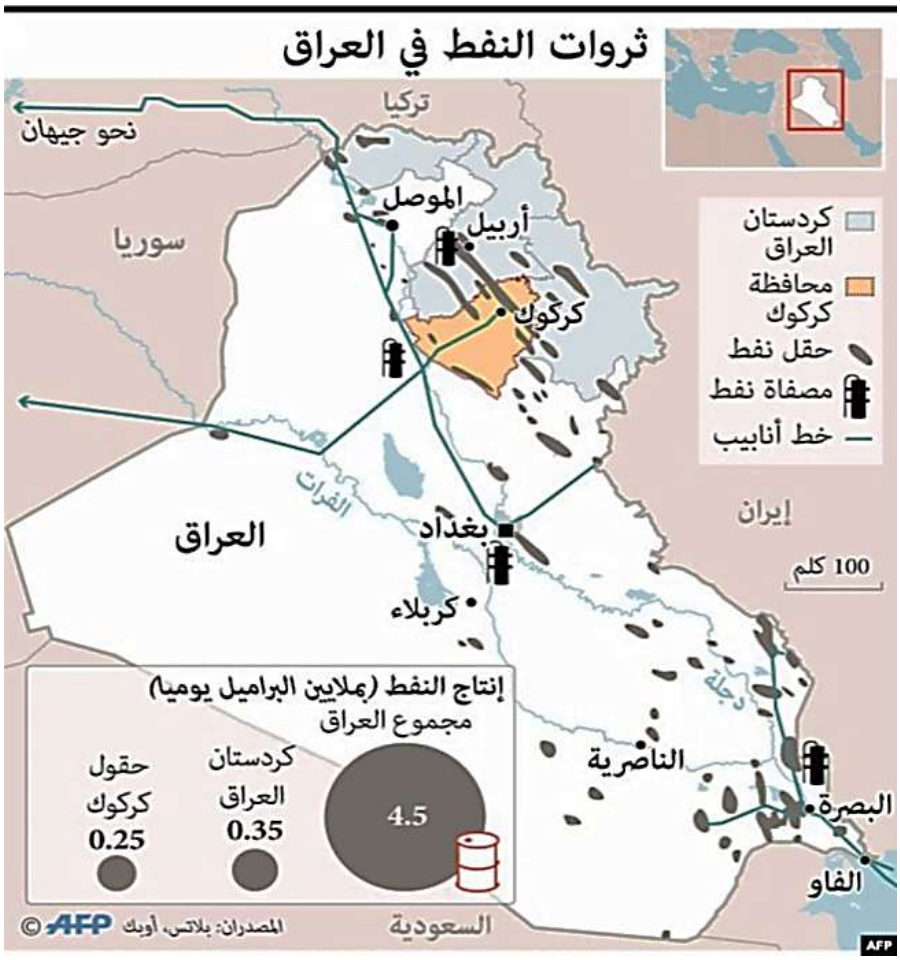

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/279a0b4c-a744-4db9-8e52-92b7780ed1e5

ويوضح الجدول (١) الآتي توزيع حقول النفط المنتجة بدءا بمحافظات الجنوب والوسط والشمال .

جدول (١) حقول النفط الرئيسة في العراق

المحافظة	الحقل	العدد
البصرة	الرميلة الشمالية، الرميلة الجنوبية، مجنون، الزبير، نهر عمر، غرب القرنة، اللحيس، الطوبة، الصبة، الحلفاية.	10
ميسان	البزركان، أبو غرب، فكة، العمارة.	4
بغداد	شرق بغداد	1
ديالى	نفط خانة	1
صلاح الدين	تكريت، عجيل، بلد.	3
التأميم	كركوك، جمبور، باي حسن، خباز.	4
نينوى	عين زالة، القيارة، صفية، بطمة.	4

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/279a0b4c-a744-4db9-8e52-92b7780ed1e5

أما الحقول غير المكتشفة وغير المطورة فتوجد في أغلب محافظات العراق ما عدا أربع هي القادسية وبابل والأنبار ودهوك .

المبحث الثاني : انتاج النفط :

بدأ إنتاج النفط في العراق ابتداء من حقل كركوك في شمال العراق في عام ١٩٢٧ ، ثم تتالى إنتاج الحقول الأخرى بعد ذلك. وظلت الشركات الأجنبية تستثمر النفط العراقي حتى تم تأميمه سنة ١٩٧٢ فصارت عوائده ملك العراق بعد ٤٥ سنة من الحرمان منه [١].

ظل الإنتاج العراقي النفطي مستثمرا من طرف شركات أجنبية عمدت قبل التأميم إلى الحد من إنتاجه ، والتقليل من حصته في الأسواق . ولهذا الأمر سنت حكومة الرئيس الأسبق عبد الكريم قاسم قانونا عرف باسم قانون الاستثمار المباشر وصدر سنة ١٩٦١، وبموجبه انتزعت الامتيازات وحق التنقيب من شركات النفط وحصرته في مناطق عملها وأصبح حق الاستثمار بيد الدولة. وقد وصل الانتاج في عام ١٩٧٥ الى ٢٢٧١ ألف برميل يوميا ، ليكون بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ، اذي بلغ انتاجها في حينه ٧٠٧٦ ألف برميل يوميا [٢].

وفي عام ١٩٨٥ حل العراق في كمية الانتاج بالمرتبة الرابعة بعد العربية السعودية والامارات والكويت (السعودية ٣٦٠٠ ،الامارات ١١٢٥ ، الكويت ١٤١٥ ، العراق ٧٤٠٠(ألف برميل يوميا) [٣].

وتصاعد الانتاج الى أن وصل قبل عام ١٩٩٠ إلى ٣,٥ ملايين برميل يوميا . الا أنه انخفض بعد اجتياح العراق للكويت ، وظل يتراجع إلى أن أقرت الأمم المتحدة في أبريل/ نيسان ١٩٩٥ قرارها رقم ٩٨٦ المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء، فارتفع الإنتاج تدريجيا الى أن وصل في عام ١٩٩٦ إلى ٧٤٠ ألف برميل يوميا. واستمرت وتيرته في الصعود حتى وصلت إلى نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا سنة ٢٠٠٠ . كما أنه هبط مباشرة بعد احتلال الامريكان العراق سنة ٢٠٠٣ ، ثم بدأ يتصاعد تدريجيا الى أن وصل سنة ٢٠٠٤ إلى حدود ٢,٣ مليون برميل يوميا [٤] . وفي عام ٢٠٠٧ أيضا بالمرتبة الرابعة (٨٧٥٤ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٧٤ ، ١٨٥١) ألف برميل يوميا [٥] . ثم وصل في عام ٢٠٠٩ الى ٣,٥ ملايين برميل يومياً ، كما كان متوقعا ، ويذهب الخبراء إلى أن العراق قادر على زيادة إنتاجه إلى حدود ١٢ مليون برميل يومياً في حالة توفر الأمن والتمويل ، والصيانة والتحديث للمنشآت والمعدات .

وبلغ انتاج العراق في بداية عام ٢٠١٨ نحو أربعة ملايين ونصف مليون برميل من النفط الخام يومياً. ويضع نصب عينيه الوصول إلى انتاج ٧,٥ مليون برميل يوميا بحلول سنة ٢٠٢٥ . وبهذا فانه سيحقق برفع الإنتاج عائدات أكبر للخزينة العراقية ، وسيمنح البلد نفوذا أوسع ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يجعله يزاحم أكبر مصدر للنفط في العالم (المملكة العربية السعودية) بـ ١٢,٥ مليون برميل يوميا. وبهذا فان عائدات النفط تمثل ٩٩ % من عائدات العراق المالية [٦].

واوضحت وكالة الطاقة الدولية في دراسة صدرت في ٢٥ نيسان - أبريل ٢٠١٩ أن العراق يسير في الاتجاه الصحيح لإنتاج ما يقارب ستة ملايين برميل نفط خام يوميا بحلول العام ٢٠٣٠، ما سيجعله ثالث أكبر مصدر للنفط عالميا .

وذكر في التقرير أن إنتاج العراق في العقد المقبل قد يزداد بمقدار ١,٣ مليون برميل يوميا ليصل إلى ٥,٩ مليون برميل يوميا، وفي الوقت نفسه قد تصل الصادرات إلى ٤,٤ مليون برميل يوميا . وقال رئيس وكالة الطاقة الدولية (فاتح بيرول) إن "العراق أحد الركائز الرئيسة لسوق النفط في السنوات المقبلة وسيظل كذلك." وأوضح أن هذا التفاؤل ناجم عن زيادة إنتاج العراق من النفط بنسبة ٥٠ % منذ العام ٢٠١٢، رغم انخفاض الأسعار لسنوات والدمار الناجم عن اجتياح ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية وسيطرته على ما يقارب ثلث مساحة البلاد. وأضاف أن "ذلك يظهر مرونة الصناعة النفطية العراقية."

ويعد العراق حاليا خامس أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم ، وثاني أكبر المنتجين في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) . وبلغت صادرات العراق نحو ٣,٤ ملايين برميل يوميا في آذار/ مارس الماضي، وفقا لوزارة النفط ، بعد الموافقة على خفض إنتاجه إلى جانب آخرين، بهدف رفع الأسعار.

و سبق وأن صرح وزير النفط العراقي السابق ثامر الغضبان بأن العراق قد يعزز إنتاجه لمواجهة النقص في السوق ، لكنه لن يفعل ذلك إلا بالتنسيق مع زملائه في أوبك. وأوضح أن "العراق لا يتخذ قرارا منفردا"، مضيفا أن "لدينا قدرة كبيرة على الزيادة ، لكن مع وعينا أنه من المهم الحفاظ على استقرار السوق وإزالة فائض النفط في السوق." ولدينا وقت لتقييم حاجات السوق، إذا كانت تتطلب زيادة [٧].

واستنادا لآخر احصائيات مؤشر، أس أند بي S&P ،الأمريكي لسوق النفط التابع لوكالة (بلاتس) الدولية للطاقة فان العراق ، الذي يعد ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك ، قد حقق أرقاماً قياسية بالإنتاج خلال شهر آب من العام ٢٠١٩ بالوصول الى معدل انتاج 4,88 مليون برميل باليوم . المعدل الأعلى لإنتاج النفط في العراق لحد الآن ، ساهم في الزيادة الأولى لإنتاج أوبك الشهري خلال العام المذكور ، مما قد يسبب بصعوبة خطط المنظمة المؤلفة من ١٤ عضواً منتجاً للنفط لتقليص تجهيز سوق النفط العالمي للحفاظ على سقف ثابت للسعر وسط تناقص أسعار النفط الخام . وأن هذه " الزيادات الأخيرة بالإنتاج العراقي للنفط أصبحت بما قد تشكل نوعاً من الصداع الخفيف لأوبك وهي تسعى لخطط تقليص الانتاج للحفاظ على أسعار النفط من الهبوط". حسب تصريحه لموقع CNBC الامريكي للأخبار الاقتصادية .

وللاطلاع نظرياً على أهمية هذا المعدل القياسي الذي حققه العراق من انتاج للنفط والبالغ ٤,٨٨ مليون برميل باليوم ، فإن إنتاج البلد قبل خمس سنوات من العام ٢٠١٩ كان بمعدل ٢,٩٦ مليون برميل باليوم ، وبين عامي ٢٠٠٣ عند الغزو الامريكي للعراق وعام ٢٠١٠ تراوح الانتاج بين أقل من نصف مليون برميل باليوم الى أن وصل الى معدل ٢,٥ مليون برميل باليوم . بعد أكثر من ١٥ عاماً من حروب وحاجة ماسة لإعادة الإعمار ، فإن حكومة العراق تنظر لهذا الارتفاع بالإنتاج كمؤشر نجاح .

واستنادا لوزارة النفط العراقية فإن صادرات العراق من النفط الخام لشهر آب للعام المذكور وصلت الى ٣,٦ مليون برميل باليوم ، مسجلاً ارتفاعاً عن الشهر الذي قبله والذي بلغ ٣,٥٦ مليون برميل باليوم . من ناحية أخرى كشف استطلاع حديث أجرته رويترز إنه بسبب ارتفاع معدل انتاج النفط في العراق فان

منظمة أوبك حققت أول ارتفاع لها بالإنتاج خلال عام ٢٠١٩ وذلك في شهر آب حيث وصل الى ٢٩,٦١ مليـون برميـل باليـوم ، مسـجلة زيادة بقدر ٨٠,٠٠٠ برميـل باليوم عن انتاج الشهر الذي سبقه . وكانت مجموعة أوبك قد أعلنت في مستهل شهر تموز عن قرارها بكبح الانتاج بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك لتعزيز مسـتوى الأسـعار وسـط منظور خافت للطلب وارتفاع انتـاج النفط الامريكي الصخري . ورغم ذلك ما يزال سعر النفط في مستوى محبط .

كما أضاف الخبير الدولـي ، (أيرسنبيرغر) ، بقوله " لهذا السبب فان ارتفاع معدل انتاج نفط العراق ينظر له كمشكلة مهمة بالنسبة لأوبك ، وستزداد الصعوبة اكثر مع هذا الارتفاع عندما يجتمع أعضاء أوبك للتوصل الى طرق مقبولة لتحديد سقف الانتاج مع حلول نهاية هذا العام".

لقد شهد العراق الذي يبلغ تعداد سـكانه حوالي ٣٨ مليون نسـمة والذي يضم ١٢% تقريبا من الاحتياطي العالمي المثبت للنفط ، تحسناً كبيراً بالإنتاج ولا سـيما من حقول النفط الجنوبيـة . حيث شهد حقل مجنون العملاق للنفط في البصرة انتاجاً مضاعفاً خلال شهر حزيران من عام ٢٠١٩ بالوصول الى ٢٠٠,٠٠٠ برميل باليوم بعد أن تراجع الانتاج فيه مع بداية هذا العام بسبب سقف الانتاج الذي حددته اوبك له.

وصرح (هيرمان وانغ) وهو من كبار خبراء النفط في وكالـة (بلاتس) للطاقة ، بأن "الالتزام بسقوف الانتاج لم تعد من الأولويـات المطلوبـة . فقد بدأ العراق يتعافى بشكل جيد منذ أن تم طرد ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية من أراضيه وحافظ الانتاج على معدل ازدياد ثابت ولا سـيما في الحقول التي تديرها كبريـات شـركات النفط العالميـة ". وسعى العراق بشـكل حثيث للحصول على استثناء من برنامج تقليص انتاج اوبك الذي اقر في تشـرين الثاني عام ٢٠١٦ وذلك للاحتياجـات الماليـة التي عانت منـها ميزانية البلاد وسط تحديات اقتصاديـة وامنية حادة . ولكن انتهى الحال به وهو يتحمل ثاني أكبر تقليص مطلوب منـه في المجموعة ، وما يزال يحاول الالتزام بالتقليص منذ ذلك الحيـن . أضيف العراق بعد ذلك الى لجنة الرقابـة الوزارية المشـتركة لمنظمة أوبك المؤلفـة من تسـعة أعضاء ، ولكن يبدو ان ذلك لم يجدِ نفعاً أيضاً بضرورة الالتزام بسـقف الانتاج . وقال الخبير(وانغ) " يبدو أنه ليسـت هناك آليـة لفرض التقليص تضمن الانصياع للالتزام بسقوف الانتاج . وكانت العربيـة السعوديـة ، المنتج الأكبر في أوبك ، قد دعت العراق مراراً وكذلك دول أخرى أقل التزاماً أن يتقيدوا ببرنامج التقليص الموضوع وأن يتجنبوا اجتيـازه ، ولكن ليس هناك من يستجيب . كما صرح (ستيفن بيرنوك) وهو محلل اقتصادي لدى مؤسسـة PVM للنفط في لندن ، بأن أرقام الانتاج الأخيرة العاليـة للعراق توحي بأنـه قد يصل الى سـعة انتاجه القصوى للنفط . مشيراً الى احتماليـة حصول مكاسب متواضعـة اضافية ويرجع الفضل في ذلك لتعامل العراق مع شـركات نفطية اجنبيـة كبرى لتعزيـز البنى التحتية لقطاعه النفطي . ولكن بعد ما يقارب من عقدين من الحروب والتهجير والتدخل الخارجي ، فان الكثير يشعر من أن العراق يعمل ضمن حقوقـه

للترحيب بمثل هكذا ارتفاع بمعدل الانتاج في قطاعه النفطي الذي يوفر ما يقارب من ٩٠% من حجم ميزانية البلاد[٨].

لقد ظلت شركة سومو تحتكر تصدير نفط العراق ، وهي شركة حكومية تابعة لوزارة النفط العراقية. ومن سنة ١٩٩٥ - تاريخ صدور قرار برنامج النفط مقابل الغذاء- إلى سنة ٢٠٠٣ - تاريخ الغزو الأميركي- كان العراق يصدر نفطه الخام مقابل شراء الضروريات الإنسانية ، ويخصم من عائدات هذا التصدير ٢٥% تدفع للمتضررين من غزو الكويت والأمم المتحدة التي تضطلع ببرنامج التفتيش على الأسلحة . وتأتي الولايات المتحدة حاليا على رأس الدول المستوردة للنفط العراقي بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا. وتستورد أوروبا نحو ٠,٥ مليون برميل ، بينما يذهب إلى بعض الدول الآسيوية حوالي ١٥٠ ألف برميل. وتذهب نسبة أقل إلى تركيا والأردن وسوريا . وقد عوض تدفق النفط العراقي نحو الولايات المتحدة توقف النفط الفنزويلي منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢.

وليتمكن العراق من تطوير إنتاجه النفطي استخراجا وتصفية وتكريرا فذلك يعني - حسب الخبراء - ضرورة إضافة طاقات إنتاجية جديدة نتيجة حفر للآبار وربط للأنابيب وإقامة الخزانات ونقل بالشاحنات، وهو أمر يكلف من ثلاثة إلى خمسة مليارات دولار لكل مليون برميل جديد.

فلو أراد العراق أن يتجاوز في إنتاجه عتبة ٣,٥ ملايين برميل يومياً فعليه توفير خمسة مليارات دولار لإنتاج مليون برميل إضافي [٩] .

وعموما ووفق آخر الاحصاءات ، فقد ذكر عن شركة تصدير النفط العراقية (سومو) المملوكة للدولة ، أن إنتاج البلاد النفطي اليومي قد بلغ ٤,١ ملايين برميل في سبتمبر/ أيلول (٢٠٢١) ، بينما بلغ حجم إنتاجه الطبيعي قبل التخفيضات ٤,٦ ملايين برميل يوميا . وبدأ تحالف "أوبك+" تخفيف قيود الإنتاج بمقدار ٤٠٠ ألف برميل في اليوم كل شهر، اعتبارا من أغسطس/ آب الماضي . ومنذ مايو ٢٠٢٠، يلتزم العراق باتفاقية خفض الإنتاج التي أقرها "أوبك+"، ما أثر على حجم صادراته البالغ في الظروف الطبيعية قرابة ١٠٧ ملايين برميل شهريا . ولدى العراق خطة لزيادة قدراته الإنتاجية لمتوسط ٦ ملايين برميل يوميا خلال السنوات الأربع المقبلة [١٠].

وحاليا في نهاية عام ٢٠٢١ أعلنت وزارة النفط العراقية ، ارتفاع طاقة النفط المتاحة للإنتاج إلى ٥ ملايين برميل يوميا ، مؤكدة أن العراق سيزيد من صادراته النفطية حال قرر تحالف "أوبك+" زيادة الإنتاج [١١].

المبحث الثالث : احتياطي النفط :

كان احتياطي العراق المرصود من النفط في عام ١٩٧٥ يأتي بالمرتبة الثالثة بعد (السعودية ١٥١,٨) ، و (الكويت ٧١,٢). اذ قدر ب (٣٤,٣ بليون برميل)[١٢].

وتصاعد الاحتياطي الذي تم رصده في عام ١٩٨٥ الى ٦٥,٠ مليار برميل ، هذا من مصدر جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦ ثم وصل الى ١١٥,٠ في عام ٢٠٠٧ [١٣].

لقد وصل الاحتياطي في عام ٢٠١٩ الى ١٤٥,٠٢ مليار برميل . ويأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ٢٦٧,٢٦ مليار برميل [١٤].

ويشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ثمانين مليار برميل ، أي نسبة ٧١% من مجموع الاحتياطي العراقي . و يتركز الجزء الأعظم منه بمحافظة البصرة حيث يوجد ١٥ حقلا منها عشرة حقول منتجة وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج . وتحتوي هذه الحقول احتياطيا نفطيا يقدر بأكثر من ٦٥ مليار برميل ، أي نسبة ٥٩% تقريبا من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي .

كما أعلنت وزارة النفط العراقية ، أنّ احتياطي النفط الخام في البلاد تجاوز ١٥٣ مليار برميل ، وسط تسريبات تؤكد تقديم شركات نفط آسيوية وروسية عروضا للاستكشاف والاستثمار في المنطقة الغربية بالعراق بمواقع نفطية وغازية بعد التحسن الأمني الملحوظ فيها وتراجع قدرات تنظيم ما يعرف بالدولة الاسلامية في الأنبار .

وقال وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون الاستخراج السابق (فياض النعمة) ، في كلمة له إنّ "شركة الاستكشافات النفطية العراقية ماضية بزيادة عمليات الاستكشاف، من خلال فرقها أو بالتعاون مع الشركات الأجنبية .

وأضاف ، أنّ "العمل الذي تقوم به شركة الاستكشافات النفطية اليوم ، متميز، باستخدام أحدث التقنيات العلمية لإضافة احتياطيات جديدة ، وأنّ العراق يفتح الأبواب لعقد شراكات مع دول الجوار للحصول على نتائج سريعة في عمليات الاستكشاف في المناطق الحدودية المشتركة . وتابع أنّ "خطتنا للأعوام المقبلة في المجال النفطي ستتركز على الجهد الاستكشافي في المناطق الواعدة ، للحصول على النفط الخام والغاز في مناطق شرقي وغربي العراق ، لسد متطلبات إنتاج الطاقة الكهربائية "[١٥] . ويقدر أن يصل عمر الاحتياطي العراقي الى ١٥٨ سنة [١٦].

لقد كشفت مؤسسة GFP العالمية عن آخر تصنيف لها لأكثر الدول امتلاكاً لاحتياطي النفط لعام ٢٠٢١ ، ، بأن "العراق شغل المركز الخامس عالمياً والثاني عربياً من ناحية احتياطي النفط الخام"، مبينة أن "احتياطي العراق من النفط بلغ ١٤٨ ملياراً ٨٠٠ الف برميل [١٧].

المبحث الرابع : التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة)، يهدف لتطوير موارد كوكب الارض الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي - الاجتماعي معها، شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها .

وقد قامت لجنة (Brundtland) في عام ١٩٨٧ بوضع تعريف للتنمية المستدامة ، لجنة الأمم المتحدة للبيئة ، التي ترأسها الوزيرة الأولى للدانمارك ((التنمية المستدامة هي عملية تنمية وتطوير للوضع الحالي دون التأثير على قدرات وموارد أجيال المستقبل)) [١٨] .

بهذا المصطلح رسمت الأمم المتحدة خارطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتحسين الظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، التي تُحمل كوكب الأرض فوق طاقته ، فالتنمية المستدامة ليست بالعبء ، وإنما هي فرصة فريدة تتيح من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية تضمن دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية تخلص لمنح كل إنسان، رجلاً كان أم امرأة، صوتًا وقدرة على الاختيار لتحدّي مسار مستقبله .

واستنادا لهذا المفهوم ولغرض تحقيق التنمية المستدامة لإنتاج النفط في العراق موضوع البحث علينا اعتماد الأساسيات الآتية :

أولا : ادراك اهم مؤشرات التنمية المستدامة : لما ينتج من مورد النفط ، والتي ابرزها ما يأتي :

١- : المؤشرات الاقتصادية : وتتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية ، من أهمها :

أ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة ، وأن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه .

ب – نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي : يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي : انه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات و المكائن و الآلات ووسائل النقل ، وينقسم تكوين راس المال الثابت الى قسمين: تكوين راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية ، وتكوين راس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم .

ت – نسبة الصادرات الى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع و الخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الاهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي .

ث - مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية : وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة. ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة ، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، وأن استراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

ج - الدين الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي : يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

٢ - : المؤشرات الاجتماعية : وهي كذلك تتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية ، من اهمها :

أ - معدل البطالة : يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في البلد .

ب - معدل النمو السكاني : يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان .

ت - معدل الأمية بين البالغين : ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز اعمارهم ١٥سنة والذين هم أميون الى مجموع البالغين .

ث - معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي : وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الاولي والعليا الى مجموع السكان ، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في البلد .

ج – نسبة السكان في المناطق الحضرية : ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان .ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة .

ح - حماية صحة الانسان وتعزيزها : ان أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية ، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان.

٣- المؤشرات البيئية : وتتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية أيضا ، من اهمها :

أ - نصيب الفرد من الاراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الاراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، وأن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان اضافة الى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي ولا سيما أنها من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة في المجتمع .

ب - التغير في مساحات الغابات والاراضي الحرجية : يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الاجمالية ، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دلت على امكانية زيادة الانتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر وزحفه الى الاراضي الخضراء .

ت - التصحر: قياس الاراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد ، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة .

٣ - : المؤشرات المؤسساتية : وهي تتضمن عدة مؤشرات فرعية ، من اهمها :

أ - على المعلومات : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد على الحصول على المعلومات والمتمثل بأعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا) ، أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسية الاولية والثانوية والعليا (فضلا عن اعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال) .

ب - عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي : وهو قياس اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص . الانفاق على البحث والتطوير: ويمثل حجم الانفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي[١٩] .

ثانيا : تخطي عقبات الانتاج :

ولأجل التوصل الى انتاج نفطي متوافق مع المؤشرات التي سبق ذكرها ، لابد من تنمية مستدامة مستندة على اساسيات تخطي عقبات الانتاج . وعدم الانتباه لها قد يقف حائلا دون تحقيق رغبة العراق في ذلك . وعدم تدارك هذه العقبات ممكن أن يحرم العراق من الاستفادة الفعلية من زيادة عائداته النفطية . ونورد في هذا الاطار ما تم رصده من هذه العقبات خلال تقرير وكالة (بلومبيرغ) الأميركية المتخصصة في الشأن الاقتصادي ، وأهمها ما يلي :

- تحكم أوبك بالإنتاج : يجبر تكفل أوبك بضبط كمية الإنتاج العالمي الدول الأعضاء على إنتاج النفط وفقا لحصص معينة. خلال الفترة الماضية ، كان مسموحا للعراق تصدير كل ما يمكنه إنتاجه. لكن استمرار هذا الوضع غير ممكن مستقبلا ، ما يعني أن العراق سيكون ملزما بالتقيد بالحصص التي تحددها أوبك .يأتي هذا في وقت تحتاج فيه الحكومة العراقية إلى زيادة عائدات النفط لإعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية التي تعرضت للدمار.

- في حالة ألزمت أوبك العراق بحصة محددة ، يتوقع أن تضطر الحكومة العراقية إلى إلزام الشركات الوطنية العراقية بخفض إنتاجها ، تفاديا للإخلال بعقودها مع الشركات الأجنبية وما يعنيه ذلك من غرامات وصعوبة الولوج إلى الاستثمارات الأجنبية مستقبلا. وتستحوذ الشركات الأجنبية على ثلثي إنتاج النفط في البلاد.

- ضعف الاستثمارات في العراق : تشير(بلومبيرغ) إلى أن أموال العراق التي خرجت من البلاد تفوق حجم الاستثمارات التي جذبها هذا البلد بحوالي ٣٢ مليار دولار أميركي خلال السنوات الخمس الأخيرة .

- ضعف تنوع مصادر الاقتصاد : يصدّر العراق حوالي ٤,٥ مليون برميل يوميـا . ويبلغ سعر البرميل الواحد نحو ٦٦ مليون دولار أميركي كمعدل ، ما يعني أن العراق يحصد سنويا أكثر من ٩٥ مليون دولار. لكن عائدات النفط تمثل ٩٩ بالمئة من عائدات العراق المالية ، وهي أساس تمويل أغلب القطاعات (الدفاع، رواتب الموظفين، ومشاريع البنية التحتية) .لكن بسبب الفساد المستشري في القطاع المعني ، لن يكون أثرا واضحا للأموال المكتسبة في تحقيق أية جوانب تنموية ، وهذا حسب ما أكدته مجلة ذا أتلانتيك الأميركية.

- محدودية الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط : منذ عام ٢٠١٦ ، حيث كانت البلاد ترزح تحت وطأة المعارك ضد تنظيم ما يعرف بالدولة الاسلامية ، ارتفعت أسعار النفط إلى ما بين ٦٠ و٧٠ دولاراً أميركيا للبرميل الواحد . ولكن ذلك لم يدعم اقتصاد البلاد كما يفترض. مؤشر سوق الأوراق المالية في العراق شهد انخفاضاً بنسبة 35في المئة خلال المدة عينها [٢٠].

ثالثا : مواجهة التحديات الاستراتيجية :

ومن أساسيات التنمية المستدامة ، فضلا عن ما ذكر سابقا من ادراك لمؤشراتها وتخطيا لعقباتها ، فلا بد من مواجهة ابرز التحديات الاستراتيجية التي تقف في طريقها ، ومنها ما يأتي :

١- السكان : يعد النمو السكاني المرتفع أهمها ، اذ يزيد السكان بأكثر من مليون نسمة سنويا ، ويبلغ على وفق تقديرات عام ٢٠١٨ حوالي ٣٨,١٤١ ويتوقع أن يتجاوز حجمهم ٥٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ نتيجة المعدل المرتفع الذي يبلغ ٢,٤%. لذا فان هذا الأمر يشكل تحديا جديا في وجه التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل ، فضلا عن الضغط على الموارد .

٢- طبيعة الاقتصاد الريعية : متمثلة باعتماده على النفط جعلته غير قادر على توفير فرص العمل ، في ظل محدودية الارتباطات للقطاع المهيمن (النفط) .. ان قطاع النفط ولد حوالي ٥٣% من الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ وأكثر من ٩٠% من اجمالي الصادرات . الا أنه يشكل حوالي ٣% فقط من قوة العمل .

٣- عدم الاستقرار السياسي : يواجه العراق تحديا استراتيجيا يتمحور حول ضمان استقرار نظامه السياسـي . وضمان التداول السـلمي للسلطة مع كل عمليـة انتخابيـة ، وتوفير آليات دستورية للإدارة التنافس السياسي . وهذا يؤدي الى عدم الاستقرار الامني ، كما يؤثر على تدني مستوى اداء مختلف الخدمات الواجب توفيرها .

٤- ضعف الاداء المؤسساتي : وهذا متمثل بالفساد الاداري والمالي ، والارتباك وضعف التنسيق بين المؤسسات على المستوى المحلي والاتحادي [٢١].

هذا فضلا عن وجود تحديات اخرى تؤثر في تحجيم امكانية أن يؤدي العراق دورا محوريا في سوق النفط العالمية ، متمثلة في الاضطرابات السياسية والبيروقراطية والفساد وعدم كفاية البنية التحتية للتصدير .

كما أن البلاد بحاجة إلى بيع المزيد من النفط الخام لإعادة بناء البنية التحتية المتهالكة ، وتوفير الخدمات الكافية لتفادي الاضطرابات المحلية المتزايدة ، وإبقاء الشركات الأجنبية تدير حقول النفط بشكل طبيعي . وأيضا هناك تحد أخر يتمثل بالخلاف بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل حول عائدات بيع النفط والخلاف بين بشأن تبعية مدينة كركوك الغنية بالنفط .

الخلاصة :

تبين من خلال البحث في انتاج نفط العراق ، أنه يشغل مرتبة متميزة في كميته ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، فقد وصل الى انتاج حوالي أربعة ملايين ونصف المليون برميل يوميا ، ومن المتوقع الزيادة في ذلك . كما أن الاحتياطي المخمن فيه وصل الى حوالي ١٥٣ مليار برميل . هذه الثروة من الضرورة بمكان أن يتم تنميتها باستدامة لتكون ذات تأثير فاعل في تقدم البلد وتطوير اقتصاده وبنيته الاستثمارية والتحتية ، لتغير ايجابا في حياة سكانه ، فضلا عن حفظ حق الاجيال اللاحقة منه .

ولن يستقيم هذا الأمر الا من خلال اعتماد أساسيات التنمية المستدامة المدركة أولا لمؤشراتها التي تخص الجوانب (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، والمؤسساتية) . ويجب أن تستند ثانيا على تخطي العقبات التي تواجه الانتاج النفطي ، ومنها (تحكم منظمة أوبك بكميات الانتاج ، وضعف الاستثمارات ، ومحدودية تنوع مصادر الاقتصاد ، وتدني احتمالية الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط .) . كما أنها يجب أن تستند ثالثا على مواجهة التحديات الاستراتيجية والتي أبرزها (معدل نمو السكان المرتفع والذي له متطلباته المتصاعدة ، طبيعة الاقتصاد الريعية المعتمد بشكل مبالغ فيه على مورد النفط ، عدم الاستقرار السياسي ، الذي ينعكس سلبا على جوانب الحياة كافة ، وضعف الاداء المؤسساتي ، الذي يحتاج الى اعادة تقييم وترصين .) .

ثبت المصادر :

١- ولد أحمد سالم ، سيدي أحمد، النفط العراقي.. الاحتياطي والإنتاج . https://www.aljazeera.net/2007

٢- السماك ، محمد أزهر ، عبد المنعم عبد الوهاب ، آزاد محمد أمين ، جغرافية النفط والطاقة ، ١٩٨١ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .ايداع المكتبة الوطنية ١٦٤٢ . ص ٩٧ .
٣- جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦ . ص ٣٠٦.
٤- جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربـي الموحد لعام ١٩٨٦ . لعام ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٦ .
٥- المصدر نفسه ص ٩ .
٦- السي مِلكونيان ، العراق يرفع إنتاجه النفطي.. لكن هل يستفيد؟ أبريل ١٧، ٢٠١٩ https://www.irfaasawtak.com/iraq/2019/04/17
٧- مونت كارلو الدولية /MCD أ ف ب ، العراق.. ثالث أكبر مصدر للنفط عالمياً في ٢٠٣٠ ، نشرت في : ٢٠١٩/٠٤/٢٥ . https://www.mc-doualiya.com
٨- أحمد ، حامد (ترجمة) ، بلاتس للطاقة: العراق يصل لمعدل قياسي من إنتاج النفط وسط تحرك أوبك لتقليص الإنتاج ، المدى العدد ٤٥٠٣ ٠٧/٠٩/٢٠١٩ ، https://almadapaper.net
٩- موقع CNBC الاخباري . https://almadapaper.net
١٠- جواد ، علي ، ٤,١ ملايين برميل نفط إنتاج العراق في سبتمبر

مقارنة مع ٤ ملايين برميل يوميا في أغسطس https://www.aa.com.tr/ar

١١- جواد ، علي ، العراق جاهز لرفع إنتاج النفط إلى ٥ ملايين برميل يوميا https://www.aa.com.tr/ar

١٢- دكتور السماك ، محمد أزهر ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص١١١ .

١٣- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الاحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨ . ص ٩ .

١٤- https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2020 الملاحق الاحصائية .

١٥- العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/11/22

١٦- الحسيني ،علي ، احتياطي النفط العراقي يتجاوز ١٥٣ مليار برميل... ومساع لزيادة الإنتاج ، نوفمبر ، ٢٠١٨ .

١٧- اقتصاد ، تعرف على ترتيب العراق بتصنيف لأكبر احتياطيات النفط عالميا ، 21/02/2021 .https://www.mawazin.net/Details

١٨- علي ، فلاق ، الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة ، مع الاشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية .

١٩- عبد الله ،عبد الخالق ، العرب والبيئة ، قمة الارض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، ط١، الامارات العربية المتحدة ، ١٩٩٨، ص٣.

.www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf

وممكن الاطلاع على مصدر البيئة والتنمية المستدامة من خلال الموقع : https://hrdiscussion.com/hr10618/html

٢٠- السي مِلكونيان ، مصدر سابق .

٢١- وزارة التخطيط : التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ، انتصار إرادة وطن ، ٢٠١٩ . https://mop.gov.iq/min_publications/view

Strategıc challenges to oıl productıon ın ıraq

College of Education - Al-Mustansiriya University/prof. Dr. Saad Obaid joda

prof . Dr. Muthana Mishaan Al-Mazrouee/ College of Education for human Sciences– Tikrit University

Abstract :

It is no secret to all those interested in the sustainable development of natural resources in Iraq, specifically the (oil) resource that it is mainly related to ways of being able and rationally benefiting from this resource, as well as preserving the right of subsequent generations from it, with scientific and practical procedures sober, based on the approved principles of development. Without the intended and unintended waste and depletion of this resource, especially if it exceeds its

reasonable limits disproportionate to the actual need, or not reflected by its returns on the ground in terms of construction, reconstruction and investment.

The basics of sustainable development are based on the production and investment of this important resource, which began production since 1927 from the Kirkuk field in northern Iraq, and its production continues in other fields, in addition to its production in the southern (Basra and Maysan) and northern (Nineveh), Salah al-Din, and other fields. . Until its production reached about four and a half million barrels per day. Iraq sets its sights on reaching production of seven and a half million barrels per day, by 2025. These basics are the realization of the indicators (economic, social, environmental, and institutional), and that they be based on taking the necessary steps to overcome the most prominent obstacles facing oil production, most notably (OPEC control over production quantities, weak investments, weak diversification of economic sources, and limited benefit from high Oil prices.) In addition to its most prominent features, facing strategic challenges, the most important of which are (the high population growth rate, the rentier nature of the economy, political instability, and weak institutional performance), as well as an understanding of the current general economic and political situation in Iraq.

Keywords: basics of development, sustainable development, oil production